

تحليل سياسي

كيف ينجح دي ميستورا؟

نور الدين الجمال

طرح موضوع مدينة حلب مجدداً بالشكل الذي صورته كل من تركيا وفرنسا، هو في الأساس مشروع تركي - فرنسي لإجراج الولايات المتحدة الأميركية بهدف إجبارها على توجيه ضربات عسكرية إلى الجيش السوري في المدينة ومحيطها لإنقاذ الجماعات الإرهابية والتكفيرية المرتبطة مباشرة بالحكومة التركية واستخباراتها.

وتقول مصادر دبلوماسية عربية في هذا السياق، إن مدينة حلب في الأساس هي هدف تركي ومحاوله تضخيم دور «داعش» والتركيز على حلب في هذه المرحلة تحديداً، لأن الأتراك يعرفون جيداً أن الجيش السوري يحرز مزيداً من الإنجازات والانتصارات في الريف وفي المدينة في مواجهة المجموعات الإرهابية التي تعمل لحساب أردوغان واستخباراته، كما أن الأتراك في الوقت نفسه يحاولون تسويق وترويج فكرة أن سقوط عين العرب بيد «داعش» لا يؤثر في الوضع الميداني في حلب، مع العلم أن العكس هو الصحيح، لأن المطلوب تركيا في جوهر الموضوع والطلب من أميركا والتحالف المرتبط معها هو حماية جماعاتها الإرهابية الموجودة داخل مدينة حلب وهي في الأساس مجموعات غير صلبة ومحاوله يائسة لمنع سقوط مواقع ودفاعات هذه المجموعات بيد الجيش السوري، ولتحقيق الهدف التركي هذا، فهم يحاولون فتح معارك جانبية مرة في حقل غاز جبل الشاعر، وحيناً في ريف إدلب لتخفيف الضغط عن الجماعات الإرهابية المرتبطة بتركيا والموجودة في العاصمة الاقتصادية لسورية لإلهاء الجيش السوري وهو الذي وضع ورسم خطته على الأرض لتنفيذ عملياته العسكرية أخذاً في الاعتبار كل السيناريوهات المحتملة من قبل المجموعات الإرهابية وداعميها.

تؤكد المصادر الدبلوماسية أن الرئيس الأمريكي أوباما لن يخضع للضغوطات التركية والفرنسية على رغم ضغوط مشابهة داخلياً من قبل فريق من الحزب الجمهوري حول ضرورة مساعدة جبهة «النصرة» وغيرها من الجماعات المسلحة باعتبارها معتدلة بحسب زعمهم، مع الإشارة هنا إلى أن الحزب الجمهوري ينقسم حالياً إلى فريقين، الأول يريد الذهاب بالصراع في سورية والمنطقة حتى النهاية، والثاني يريد التعاون مع الرئيس أوباما لتحقيق إنجازات على صعيد الداخل الأميركي.

وأشارت المصادر إلى أن المواقف الأخيرة التي جاءت على لسان ممثل الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا، بشأن موضوع حلب على أن تكون البداية منها جاءت وكانها متناغمة مع الموقفين التركي والفرنسي بخصوص وضع مدينة حلب، وإذا كانت مواقف المندوب الأممي تصب في هذا الإطار فهذا يعني أنه يحكم هو بنفسه على مهمته بالفشل مسبقاً لأن الدولة الوطنية السورية غير معنية بمثل هذه المواقف من أية جهة صدرت، مع العلم أن دي ميستورا عندما زار سورية كانت مواقفه واضحة جداً لناحية ضرورة محاربة الإرهاب والعمل على إيجاد صيغة للحل السياسي. وهو بعد ذلك طرح أفكاراً عدة منها تجميد الصراع لياخذ طابع عدته تمهيداً لإجراء المصالحات في حين أن الدولة الوطنية السورية هي التي تقوم بهذه المهمة، وإذا كان تجميد الصراع يقوم بهذا الاتجاه فالدولة السورية لا تمنع، والدولة السورية انفتحت مع دي ميستورا على مكافحة الإرهاب ولكننا نحن من يقول ويحدد أين هي أولوية المصالحات، ولكن المصالحات على الطريقة التي يطرحها المندوب الأممي تقوي التنتظيمات الإرهابية، مع العلم أن القوى والمجموعات الإرهابية هي التي تحاول تخريب المصالحات، من هنا تأتي أهمية الموقف الإيراني عندما زار ميستورا طهران، عندما قيل له بعدم إعادة تجربة الموقدين الأمنيين الذين سبقوه بهذه المهمة، أي أن يكون محايداً وموضوعياً ولا ينساق لمواقف هذه الدولة أو تلك لتحقيق مآربها السياسية، كما أبلغ أيضاً بضرورة أن يعرف حقيقة الموقف الأميركي فإذا كان يريد حلاً سياسياً وحقيقياً فأول خطوة على هذه الطريق هي الدعوة إلى مؤتمر حوار تحضره الدول المعنية في الأزمة السورية يقوم على قاعدة تجميد الصراع ومكافحة الإرهاب والانطلاق بعملية حوار سياسي.

الحسيني يستقبل فتحلي

أكد سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد فتحلي «ضرورة التضامن بين كل دول هذه المنطقة وتوفير الإدارة الحكيمه والسليمه للصراع الذي من شأنه أن يفوت الفرصة على «إسرائيل» كي لا تحقق أطماعها في المنطقة».

كلام فتحلي جاء خلال زيارته الرئيس حسين الحسيني الذي أبدى نظرتة العميقة التي تؤكد الأخطار الداهمة التي يشكها الكيان الصهيوني على كل دول هذه المنطقة وشعبها وثروتها ومستقبلها ومصيرها. وتضمن السفير الإيراني المواقف السياسية الوطنية التي طالما صدرت من قبل الرئيس الحسيني طوال ممارسته للعمل السياسي في لبنان، إن كان من ناحية احتضان المقاومة الوطنية ونهجها وفكرها وإن كان من ناحية خدمة كل ما يتعلق بمصلحة لبنان ونهجها العلني.



الحسيني يستقبل السفير الإيراني

البشارة

الشلل اللبناني يتفاقم... أزمة نظام أم عجز موقت؟

د. وفيق إبراهيم

تبدو الأزمة السياسية في لبنان أكبر من حجم قواه الداخلية، وإلا لكان بالمستطاع التوصل إلى تسوية محلية تحفظ استمرار المؤسسات الدستورية، بانتخاب رئيس للجمهورية وإجراء انتخابات نيابية وتشكيل حكومة جديدة.

كل هذه الخطوات لم تحدث لأنسداد الحوار الداخلي، ولم يتمكن النواب سوى من التجديد لأنفسهم مسلمين البلد لحكومة تصريف أعمال تحتاج إلى اجتماع وزرائها لتقرير أية قضية مهما بدت تافهة.

أما لماذا لم ينتخب النواب رئيساً للجمهورية، فهناك سببان ظاهران وآخر مخفي:

أولهما أن كل قوة تريد رئيساً موالياً لها وهذا لا يتم بسهولة. والعمال الثاني، أن الدستور نفسه يشجع على التسوية لأنه يشترط حضور ثلثي المجلس النيابي لغعد جلسة الانتخاب الرئاسي، وهذا ما لا تستطيع أية قوة لبنانية أن تؤمنه بفرداها أو حتى بتحالفاتها. فلبنان فيه سبع عشرة طائفة وعشرات الأحزاب فمن أين يؤتى بالتفنين؟ وبغياح التسوية من جهة والنقص في التحالفات من جهة ثانية، يجد لبنان نفسه أمام حائط مسود.

وتجد الحركات الإرهابية والتكفيرية ساحات «حاضنة» لحركتها بدرية نصرته تلك الجهة المظلومة على الجهة الأخرى، أو وقف صعود بعض الأحزاب التي تهين على لبنان كما تزعم...

فهل ما يحدث أزمة عابرة أم بنيوية؟

عجز «الداخل» عن عقد التسويات يكشف بوضوح مدى تأثير «الخارج» في مسار الأحداث الداخلية.

ولكي لا يظلم أحد من هذا التحليل، نستحضر التاريخ لعلة يسدي لنا خدعهم عن تطور انتخابات الرئاسة في لبنان منذ استقلاله وحتى اليوم.

وبعجالة يتبين أن فرنسا منفردة كانت القوة الأساسية التي تختار الرئيس اللبناني حتى عام 1956 تاريخ صعود عبد الناصر

في العالم العربي والولايات المتحدة الأميركية في العالم بأسره، فاحتكرتا انتقاء الرئيس اللبناني بتسوية بينهما حتى هزيمة عبد الناصر في 1967... فعدادت واشطن إلى الاحتكار الفردي على قاعدة الاستثناس غير الملزم بفرنسا والسعودية... ومع تصاعد الدور السوري ابتداء من الثمانينات، صار لدمشق دور في اختيار الرئيس اللبناني، إزاد بقوة بعدما رعت السعودية الطائف على قاعدة تراجع الدور المسيحي في لبنان وصعود دور المسلمين. فكان الطائف الذي تحوّل إلى دستور للبنان، معادلة برعاية أميركية تتناسب فيها اختيار كل الرؤساء اللبنانيين السعودية وسورية. وظل الأمر على هذا المنوال حتى اندلاع الأزمة السورية، فدخلت إيران على خط الدول المؤثرة في القرار اللبناني بالمشاركة مع دمشق لا بديل منها.

فإذا كان الأمر على هذا المنوال، لماذا لم يجر اختيار رئيس وفق قاعدة التنسيق المتبعة بين السعودية وإيران ودمشق؟ وهنا يتضح مدى سيطرة الإقليم على الداخل اللبناني، لأن العلاقات السعودية الخليجية والتركية تميز في أسوأ مراحلها مع إيران وسورية. ما أدى تلقائياً إلى العجز عن اختيار رئيس لبناني، وكل فريق يريد رئيساً يوالي سياساته وهم ليسوا على عجلة من أمرهم، ومتناحرين على مستوى أزمنة المنطقة بأسرها في اليمن والبحرين والعراق وسورية ولا يستطيعون حل أزمة وترك أخرى وهم عاجزون عن حل كامل في غياب التوافقات الدولية بين الولايات المتحدة وإيران وروسيا وروسيا والصين.

لذلك يجد السياسيون اللبنانيون أنفسهم في عجز كامل. يحاولون التغطية على ما يجري باختراع خلافات داخلية، وذلك للتعمية على مدى هيمنة القضايا الإقليمية على التفاعلات السياسية في لبنان، فترشيع السيد سمير ججع وسيلة للتعطيل لأن للرجل أعداء يتهمون في وطنيته وديونته وعاملته حتى أنه قد يتسبب بحرب أهلية إذا ما اجترح خلافه معجزه وأوصلوه إلى سدة الرئاسة.

لمجمل ما ذكرنا، تبدو أزمة لبنان بنيوية ترتبط بشق العلاقة مع القوى الإقليمية. وهي علاقة سببها ثلاثة عوامل التاريخ والجغرافيا

خفيا

يلاحظ زوار مسؤول بارز تفاقله المستجّد في إمكانية تحقيق تقدّم ملموس على صعيد الاستحقاق الرئاسي، ويتحدّث هؤلاء الزوّار عن معطيات جديدة داخلية وخارجية تجمّعت لدى المسؤول البارز من مصادر عدة، وهي التي تجعله يبدي هذا التفاؤل، وإن كان يحرص على عدم الكشف عنها والاكتفاء بالتملّيح إليها، باستثناء معطى واحد يتوسّع في الحديث عنه أمام الزوّار، وهو المتعلق بالإيجابية الناتجة من الدعوات الداخلية المتقابلة إلى الحوار...

لجنة الخارجية النيابية تناقش ملف النازحين

باسيل: لعدم زيادة أعباء سياسية على لبنان



لجنة الخارجية مجمعة في المجلس (تتوز)

ناقشت لجنة الشؤون الخارجية التي اجتمعت برئاسة النائب عبداللطيف الزين ملف النازحين السوريين، وقد وضعها وزير الخارجية جبران باسيل في صورة التصوّر الحكومي لمتابعة هذا الملف، مشدداً على ضرورة بقاء اللبنانيين موحّدين في مقاربتة التي تركزت على مبادئ ثلاثة: تقليص الأعداد وتوفير الأمن وتخفيف الأعباء.

وشرح باسيل البيان الصادر عن برلين ووضع لبنان مع المجتمع الدولي في ملف النازحين، وأمل «بأن يدرك الجميع أن هناك مرحلة جديدة سنصل إليها من التعاون بحسب ما يعتمد لبنان من سياسة وليس بحسب ما يتم اعتماده من الآخرين. لبنان هو من يصنع سياسته في هذا المجال وهو من يقرر وعلى الآخرين أن يتأقلموا ويتكيفوا مع سياستنا».

وإذ لفت إلى «وحدة موقف اللبنانيين من تقييم الخطر جراء النزوح السوري إلى لبنان»، أشار باسيل إلى «أن القرار الحكومي في هذا الصدد اليوم جيد إنما يقاس فقط بالتطبيق الذي يقاس بدوره بالأعداد فقط، هل بدأت تنخفض أم لا».

ودعا إلى الوفاق حكومة ومجلساً نيابياً وكل اللبنانيين يبدأ واحدة عبر إيصال هذه الرسالة والتعبير عن هذا

«الهيئة السعودية بعد أربعة أشهر»

مقبل طلب إلى حرب إعداد تقرير عن الخطوط الهاتفية للإدارات الرسمية



مقبل مترشداً الاجتماع (دالاتي ونهرا)

أس نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الوطني سمير مقل اجتماعاً في السراي الحكومية للجنة الوزارية المكلفة درس وإعادة النظر بقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بتخصيص خطوط خلية لجمع الارارات الرسمية في الدولة اللبنانية، وزير الاتصالات بطرس حرب، وزير العدل أشرف ريفي والوزير العام لإدارة الأبحاث والتوجيه نتالي يارد. وغاب عن الاجتماع بعض وزير المال علي حسن خليل ووزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق وتواجد خارج البلاد. وتخلل الاجتماع عرض شامل لطبقات بعض الوزارات وكيفية

مع الرئيس ميشال سليمان، لافتاً إلى «ضرورة العودة إلى الشعب الذي يعتبر أساس الديمقراطية في لبنان» وشد على «أن التكتل لن يسجل على نفسه القبول في هذه المرحلة المزعوم، إلا بالعودة إلى الشعب. وبالتالي، فالتمديد هو تصيد لكل الأزمات التي نعيشها، والاصطفافات الراهمة لا يمكن تغييرها إلا من خلال الانتخابات التي تخطل كل الأوراق، وتؤدي غالباً إلى واقع جديد، إذا ما اقتربت بقانون انتخاب عادل ومنصف، وبحرية الترشح والانتخاب كما هي مصانة في الدستور».

وأكد «أن مسألة انتخاب رئيس الجمهورية هي أكثر من ملحة، ولكن ما نزيد هو انتخابات فعلية لا للتعيين كما حصل في الماضي، ويسأل من خلال التمسيد. والمطلوب هو انتخابات بالعودة إلى الشعب، لذلك كان الاقتراح الذي تقدّم به رئيس التكتل والتكتل ويقضي بتعديل إيجابي للمادة 49، التي عدلت مراراً سلبياً في الماضي ومنعت تداول السلطة كما حصل مع الرئيسين الياس الهراوي وأميل لحود، ومن خلال تجاوزها بلا تعديل

التمديد أصبح نافذاً... ورئيس «الدستوري» يتحدث اليوم

التغيير والإصلاح: الطعن ضمن المهل وعلى المجتمع المدني مواكبنا

القضائية لتغيير تجاوز حق اللبنانيين في الاختيار والترشيح والانتخاب».

ورأى «أن الحل الوحيد لكل حديث عن الفراغ والخوف منه هو الانتخابات، ولا يمكن أن نملا الفراغ المزعوم، إلا بالعودة إلى الشعب. وبالتالي، فالتمديد هو تصيد لكل الأزمات التي نعيشها، والاصطفافات الراهمة لا يمكن تغييرها إلا من خلال الانتخابات التي تخطل كل الأوراق، وتؤدي غالباً إلى واقع جديد، إذا ما اقتربت بقانون انتخاب عادل ومنصف، وبحرية الترشح والانتخاب كما هي مصانة في الدستور».

وأكد «أن مسألة انتخاب رئيس الجمهورية هي أكثر من ملحة، ولكن ما نزيد هو انتخابات فعلية لا للتعيين كما حصل في الماضي، ويسأل من خلال التمسيد. والمطلوب هو انتخابات بالعودة إلى الشعب، لذلك كان الاقتراح الذي تقدّم به رئيس التكتل والتكتل ويقضي بتعديل إيجابي للمادة 49، التي عدلت مراراً سلبياً في الماضي ومنعت تداول السلطة كما حصل مع الرئيسين الياس الهراوي وأميل لحود، ومن خلال تجاوزها بلا تعديل

نشر قانون التمديد لمجلس النواب في الجريدة الرسمية صباح أمس، ليصبح نافذاً أو ساري المفعول بعد انقضاء مهلة الخمسة أيام. في غضون ذلك قرر التيار الوطني الحر التقدم بمرابعة طعن أمام المجلس الدستوري في قانون التمديد للمجلس النيابي، وقد وقع عشرة نواب من التيار الطعن ليقدم في المهلة القانونية.

واعتبر تكتل التغيير والإصلاح عقب الاجتماع الأسبوعي في الرابية برئاسة العماد ميشال عون «أن الطعن هو الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام من يريد الديمقراطية والانتخابات لتغيير الواقع الراهن. وإن كانت هذه الوسيلة قد اعترضتها في الماضي أمور كثيرة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو مرتبط بضغوط مورست، فإننا نطالب المجلس الدستوري بالقيام بواجباته غير أنه بأي من الضغوط التي من الممكن أن تمارس عليه».

وقال أمين سر «التكتل» النائب إبراهيم كنعان الذي تلا المقررات: «علينا وعلى المجتمع المدني واجب حماية المجلس الدستوري، من خلال التوجه إلى هذه الساحة الدستورية